

**الديون الخارجية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في العراق للمدة 2004-2017 /
مصر أنموذجا**

م.د. حافظ عبد الامير امين
م.د. سليمة هاشم جار الله
عضو هيئة تدريس / كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية

P:ISSN 1813 - 6729
E:ISSN 2707 - 1359

<http://doi.org/10.31272/JAE.43.2020.123.9>

مقبول للنشر بتاريخ 2019/8/28

تاريخ استلام البحث 2019/8/7

المستخلص

يواجه العالم اجمع مشاكل وازمات عديدة لاسيما البلدان النامية بصورة عامة والبلدان العربية ومنها العراق بصورة خاصة مما تضطر الحكومات الى التوجه نحو الخارج لطلب الاقتراض من اجل كبح المشكلات التي تعاني منها تلك الدول ولمعالجة حالات عجز موازناتها العامة فضلا عن احتياجاتها العامة من السلع والخدمات والاستيرادات أو لتنمية اقتصادياتها ودعم انشطتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، فكان لا بد من دراسة وتحليل الديون الخارجية للعراق لتوجيهها الوجهة الصحيحة من خلال اهداف هذه الدراسة التي تمحورت حول توضيح مفاهيم الديون الخارجية والنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والتي جاءت في المحور الاول من هذا البحث فضلا عن الاطلاع على تجربة جمهورية مصر العربية في مجال تحويل الديون الخارجية الى مشاريع استثمارية ، ثم اشار المحور الثالث الى الديون الخارجية للعراق لايجاد الحلول البديلة لها من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية .

الكلمات المفتاحية : الديون الخارجية ، مصادر تمويل التنمية ، قروض العراق الخارجية



المقدمة :

عانى العراق طيلة عقود مضت من مشكلات عديدة منها الحروب والحصار الاقتصادي قبل العام 2003 والتي أدت الى تزايد كبير في حجم الديون العراقية التي وصلت الى أكثر من 147 مليار دولار في العام 2005 ، وبعد العام 2003 توالى الازمات الاقتصادية وعدم استقرار اسعار النفط فضلاً عن عدم الاستقرار الأمني واحتلال داعش لمدينة عديدة للعراق مما أدى الى تدهور كبير في اقتصاده لاسيما البنى التحتية والخدمات العامة سواء اقتصادية او اجتماعية مما حدا به الى الاقتراض من الدول الأجنبية والمؤسسات الدولية لمحاولة دعم التنمية الاقتصادية ودعم الموازنة العامة التي اصابها العجز لسنوات عديدة ، ورغم تحقق الفوائض في بعض السنوات عند ارتفاع اسعار النفط الا ان ذلك لم يمكن العراق من تسديد كل ديونه ولم يمكنه من النهوض بالقطاعات الاقتصادية المختلفة ، والتساؤل المطروح هنا هو الى اي مدى حققت القروض الخارجية اهدافها في الاقتصاد والتنمية ، هذا ما سنجيب عليه من خلال هذه الدراسة .

مشكلة البحث :

تتمحور حول حجم القروض الخارجية المتراكمة للعراق وكيفية توجيهها بما يخدم العملية الاقتصادية والتنمية لكي لا تكون عبئاً على الاقتصاد العراقي .

اهمية البحث :

تأتي أهمية البحث من الدراسة المستفيضة للقروض الخارجية العراقية منذ العام 2004 ولغاية العام 2017 ومقارنتها بتجربة مصر في تحويل تلك القروض الى استثمارات في مشاريع اقتصادية لتعكس ايجاباً على التنمية الاقتصادية للعراق .

اهداف البحث :

- 1- توضيح مفاهيم القروض الخارجية والتنمية الاقتصادية .
- 2- دراسة وتحليل القروض الخارجية للعراق وبيان سلبياتها وايجابياتها على التنمية الاقتصادية .
- 3- الاطلاع على التجربة المصرية في تحويل الديون الى استثمارات اقتصادية .
- 4- ايجاد حلول ومقترحات لمعالجة الديون المتراكمة على العراق وكيفية التعامل معها .

فرضية البحث :

القروض الخارجية تنعكس سلباً على الاقتصاد العراقي والتنمية الاقتصادية .

منهجية البحث

تم الإعتماد على الأسلوب الوصفي كأساس في إجراء التحليل النظري والتحليلي في التطبيق العملي باستخدام مختلف المصادر الرصينة والحديثة من أجل إثبات الفرضية والوصول الى هدف البحث فضلاً عن تحليل البيانات وفق المنهج الاستقرائي ، ومن خلال قراءة تجربة مصر في تحويل الديون الى استثمارات للاستفادة منها في الواقع العراقي وتبني مقترحات عديدة في هذا المجال .

هيكلية البحث :

اشتمل البحث ثلاثة محاور . درس الاول اهم المفاهيم الاقتصادية للديون والقروض الخارجية فضلاً عن مفاهيم النمو والتنمية الاقتصادية ، فيما تناول المحور الثاني تجربة جمهورية مصر العربية في كيفية جدولة ديونها وتحويلها الى استثمارات في مشاريع اقتصادية تسهم في عملية التنمية الاقتصادية ، بينما تناول المحور الثالث تحليلاً شاملاً للقروض الخارجية التي منحها العراق او التي اقترضها منذ العام 2004 ولغاية العام 2017 ونسبها الى الناتج المحلي الاجمالي وما اذا كانت قد اسهمت في تعزيز التنمية الاقتصادية ، وفي النهاية توصل البحث الى اهم الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة في موضوع البحث .

المحور الاول / المديونية الخارجية والتنمية الاقتصادية... مفاهيم اساسية

اولاً : مفهوم الديون الخارجية :

تعد الديون الخارجية من اهم المشاكل التي لها تأثير مباشر على اقتصاديات الدول ومستوى معيشة أفرادها ومستقبل الأجيال الحالية والقادمة .

وتعرف الديون الخارجية على أنها قيمة الالتزامات القائمة والموزعة ، في أي مدة من الزمن للمقيمين في بلد ما تجاه غير المقيمين لدفع الأساس مع وبدون فائدة أو دفع فائدة مع أو بدون أساس ، وهذا التعريف الواسع للديون الخارجية يتطلب نظام مرن لتدوين وإدارة الديون ، ويتطلب المعرفة الكاملة لكافة الالتزامات الخارجية للدولة (العباس ، 2004) . في حين يرى البنك الدولي أن الديون الخارجية هي " الموارد الحقيقية والمالية التي يمكن الحصول عليها من غير المقيمين والقابلة للتسديد بعملة أجنبية أو سلع وخدمات " (دوابة ، 2016) .

كما تعرف المديونية الخارجية تعريفاً موحداً رغم المشكلات التي يثيرها تعريفها وهو نتاج تفاعل ثلاث هيئات دولية وهي صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي العالمي ومنظمات التعاون والتنمية الاقتصادية ، إذ شكلت هذه الهيئات مجموعة عمل إقترحت تعريف المديونية بأنها " تساوي في تاريخ محدد، مجموع الالتزامات التعاقدية الجارية، والتي تسمح بتسليم المقيمين بدولة ما إزاء غير المقيمين، والمستوجبة ضرورة دفع الأصل مع تسديد الفوائد " (fac.ksu.edu.sa) .

ومن اجل تحديد مفهوم الديون والقروض الخارجية يمكن تقسيمها كالآتي :

1- حسب المدة الزمنية ويمكن تقسيمها إلى (جاسم & سلمان ، 2017) :

أ- القرض طويل الاجل : ويمثل القرض أو الدين الذي تكون مدته أكثر من خمس سنوات وله ثلاثة مكونات وهي القروض العامة المضمونة من سلطة عامة والقروض الخاصة غير المضمونة .

ب- القرض متوسط الاجل: وهو الذي تكون مدته أكثر من سنة وأقل من خمسة سنوات.

ت-القرض قصير الاجل : وهو دين خارجي بأجل استحقاق عام واحد أو اقل .

2- حسب الجهة المقرضة (العيسوي ، 2002) .

أ- قروض رسمية : وتمثل القروض المقدمة من قبل حكومات بلدان الفائض والهيئات والوكالات الرسمية التي عادة ما تكون بشروط ميسرة إما نقدية أو من خلال اتفاقيات وهي على نوعين :

- القروض الثنائية : التي يتم التعاقد عليها بين البلد الراغب بالاقتراض وحكومة البلد المانح بشكل رسمي وغالباً ما تسود عملية تقديم هذه القروض اعتبارات سياسية قد تغلب على الاعتبارات الاقتصادية .

- القروض المتعددة الأطراف : وهي القروض والاعتمادات التي تقدمها المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية إلى البلدان المقترضة ، وتختلف هذه القروض باختلاف الهيئات المانحة لها ، إذ غالباً ما تعكس هذه الشروط وجهة نظر البلد الأم التي تضم تلك المنظمات كالبنك الدولي للإعمار وصندوق النقد الدولي .

ب- القروض الخاصة : وهي تلك القروض التي تقدمها المصادر الخاصة (غير الرسمية) وعادة ما تكون قصيرة الأجل وذات معدل فائدة مرتفع ، وعلى الرغم من اعبائها على البلدان المدينة فان هذه المصادر تعد من المصادر التمويلية المهمة للعديد من البلدان لاسيما المثقلة بالديون ، وقد توجهت العديد من البلدان العربية إلى هذه المصادر نتيجة لتزايد حاجتها إلى رؤوس الاموال الكافية لتمويل مشاريعها الإنمائية أو لمواجهة العجز في موازين مدفوعاتها أو بسبب عدم كفاية القروض الممنوحة لها من المصادر الرسمية (جاسم & سلمان ، 2017) .

3- الديون الخارجية حسب قابليتها على الجدولة (العباس ، 2007) :

أ- ديون لا تقبل الجدولة : وهي الديون المستحقة لمنظمات دولية أو إقليمية مثل البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي وفيما يتعلق بهذا النوع من الديون يجب على البلد المعني الوفاء بها في مواعيد استحقاقها بغض النظر عن ظروفها الاقتصادية والمالية .

ب- الديون التجارية : وهي الديون المستحقة للمصارف التجارية الخارجية ومن ثم إعادة جدولتها عن طريق التفاوض بين المصارف الدائنة والدول المعنية وتتم عملية الجدولة في نادي لندن .
ت- الديون الرسمية الحكومية : وتتمثل بالديون المستحقة أو المضمونة لحكومات ، ويتم إعادة جدولة هذا النوع من الديون عن طريق نادي باريس .

ثانياً: التنمية الاقتصادية .. المفهوم ومصادر التمويل:

تشير الادبيات الاقتصادية إلى ان عملية التنمية متعددة الابعاد تنسم بالتطور الشامل لجميع أجزاء النظام الاقتصادي ، كما إنها تؤدي إلى تعديل العلاقات المختلفة التي تربط عناصر هذا النظام بعضها ببعض ، فالتنمية الاقتصادية تقتزن بالزيادة السكانية وتراكم رأس المال وتطبيق التكنولوجيا وكذلك التغييرات التي ترتبط بالسكان وتوزيع دخولهم وإنفاقهم على الاستهلاك والادخار ، واحتلت التنمية الاقتصادية أهمية بالغة وهدف رئيس لمعظم البلدان سواء كانت متقدمة أو نامية لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية ، إذ حققت معظم البلدان استقلالها السياسي ، وقد كان ذلك نتيجة لجملة من العوامل منها (القرشي ، 2007) :

- 1- الرخاء المتحقق في البلدان الصناعية المتقدمة .
 - 2- حصول معظم البلدان على استقلالها السياسي وبداية الاهتمام بتطوير بلدانها .
 - 3- التقدم الكبير الذي أحرزته البلدان الاشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي السابق وبلدان أوروبا الشرقية والصين والذي شكل عاملاً مشجعاً لقضايا التنمية في البلدان النامية
 - 4- رواج بعض الأفكار الاقتصادية المتفائلة .
 - 5- شيوع فكرة التنمية على المستوى الدولي وظهور منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والذي عزز من مساعي التعاون الدولي في مجال التنمية .
- وقد تعددت تعريف التنمية الاقتصادية ، إذ تعرف التنمية الاقتصادية عند الفكر التنموي من قبل المفكر Baldwin Meier بأنها " عملية يزداد فيها الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد ، فضلاً عن تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم " (بن قانة ، 2012) .
- كما تعرف أيضاً بأنها " عملية تحسين وتنظيم استثمار الموارد الانتاجية (المادية والبشرية) بهدف زيادة الانتاج الكلي من السلع والخدمات بمعدل أسرع من معدل الزيادة في السكان لتحقيق زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد خلال مدة من الزمن " (علي ، 2012) .
- ويمكن القول إن التنمية هي فلسفة وأسلوب تفكير يتصف بالقدر الكبير من الشمول والإحاطة بمجريات الأمور محلياً وخارجياً مستندةً بذلك على عنصري الكفاءة والتأهيل والقدرة على توظيف الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة بأفضل أسلوب وتوجيهها نحو خدمة المجتمع أفراداً ومؤسسات (الرفاعي & الضفيري) .

إن اختيار مصادر التمويل لاسيما الخارجية هو قرار لا يخلو من التكلفة والمخاطرة ، ويمكن تصنيف مصادر التمويل التنموي إلى قسمين رئيسيين :

- 1- التمويل المحلي وتشمل (بن قانة 2012) :
 - أ- الادخارات الاختيارية التي يقبلها الافراد والمؤسسات طوعية مثل :
 - مدخرات القطاع العائلي وتتمثل بأقساط التأمين ، الودائع في البنوك وصناديق التوفير ، الاستثمار المباشر في اقتناء الأراضي .
 - مدخرات قطاع الأعمال وهي كافة المشاريع الانتاجية التي تستهدف تحقيق الأرباح من مبيعاتها والتي تشكل مصدراً للادخارات وتنقسم إلى نوعين هما ادخارات قطاع الأعمال الخاص وادخارات قطاع الأعمال العام .
 - التمويل المصرفي : إذ تقوم به المصارف والبنوك كوساطة بين أصحاب الفائض المالي (المدخرين) وأصحاب العجز المالي (المستثمرين) .

الديون الخارجية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في العراق للمدة 2004-2017 / مصر أنموذجاً

ب- الادخارات الاجبارية : وهي ادخارات تقتطع من الدخل المتحققة لدى الأفراد بطريقة إلزامية .
2- التمويل الخارجي : ويشمل كافة مصادر التمويل التي تأتي من خارج الاقتصاد القومي ومن أهم مصادر التمويل الخارجي ما يلي (العوامل ، 2010) :
أ- الاستثمارات الخاصة الفردية أو المؤسسية .
ب- المصادر الحكومية الثنائية أي بين الدولة وحكومة أخرى بشكل ثنائي مباشر وفقاً للاتفاق بينهما حول شروط التمويل المختلفة .
ت- المؤسسات الإقليمية والتعاون والتمويل في المجالات المتخصصة والعديدة في المناطق المختلفة من العالم ، ومنها منظمات أوروبية وإفريقية وآسيوية عدة .
ث- المؤسسات الدولية والمتمثلة بمنظمة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة المنبثقة عنها في كافة مجالات التعاون الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي وغيرها من المجالات التنموية الشاملة .
من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية وتسريع معدلات النمو الاقتصادي تلجأ معظم البلدان النامية ومنها البلدان العربية إلى الحصول على التمويل المطلوب من المصادر الخارجية وهذا يعود إلى عدم كفاية مصادر التمويل المحلية ، كما ان دور القروض الخارجية في تمويل عملية التنمية يتوقف على نمط استخدام هذه القروض في تمويل مشاريع التنمية ، هذا وإن التمويل الخارجي ليس بديلاً عن الادخار المحلي وإنما مكمل له على شرط أن تكون هذه الاستثمارات في تمويل المشاريع المنتجة .

المحور الثاني / الديون الخارجية في مصر وسياساتها في تحويله إلى استثمارات

أولاً : تطور الديون الخارجية في مصر:

على الرغم من أهمية القروض الخارجية لتغطية النفقات غير العادية ، إلا ان هناك جدل دائم من خطورة الاعتماد عليها بصورة مستمرة وأساسية ، وفي ظل اتجاه الحكومة في مصر إلى الاقتراض الخارجي لتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة وتمويل المشروعات التنموية يوضح الجدول (1) تطور حجم الديون الخارجية في مصر خلال المدة (2004-2017) وكالاتي :

جدول (1) تطور الديون الخارجية في مصر للمدة (2004-2017)

المؤشر	القروض الخارجية (مليون دولار)	القروض الخارجية / الناتج المحلي الاجمالي (%)	نصيب الفرد من الديون الخارجية (%)
2004	29872	38.1	423
2005	28948.8	31.1	402.6
2006	29592.6	27.6	404.3
2007	29898.0	22.8	398.5
2008	33892.8	20.1	450.0
2009	31531.1	16.9	418.6
2010	33694.2	15.9	399.2
2011	34905.7	15.2	413.6
2012	34384.5	12.5	387.7
2013	43233.4	16.4	475.3
2014	46067.1	15.7	506.4
2015	48062.9	15	528.4
2016	55764.4	16.5	549.3
2017	79032.8	41.1	754.1

المصدر : من قبل الباحث بالاعتماد على :

- البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي (سنوات مختلفة)

- وزارة المالية لجمهورية مصر العربية
من الجدول (1) نجد أن الديون الخارجية في مصر قد شهدت تزايداً خلال المدة (2004-2017)، إذ زادت من (29872) مليون دولار عام 2004 إلى ما يقارب (79032.8) مليون دولار عام 2017 وتشير الأرقام الواردة في الجدول إلى تزايد القروض الخارجية ما بعد ثورة (25) كانون الثاني عام 2011 لاسيما للمدة (2012-2017) بسبب الاضطرابات السياسية وانخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية ، وكذلك انخفاض حجم تحويلات المصريين في الخارج وما شهده قطاع السياحة وبقية القطاعات في أعقاب الثورة وتوقف العديد من الوحدات الإنتاجية ، مما دفع بالحكومات المصرية المتعاقبة إلى استنزاف الاحتياطي النقدي ومن ثم الاتجاه للقروض الخارجية من أجل الوفاء بالمتطلبات الاقتصادية .
أما حجم الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ، نلاحظ تزايد حجم الديون لتغطي حوالي (33.6 %) من الناتج المحلي الإجمالي عام 2017 ، وهذا يشير إلى الاعتماد الكبير من قبل مصر على القروض الخارجية في تنفيذ المشروعات التنموية وعلاج المشكلات الاقتصادية التي تواجهها خلال السنوات الأخيرة مثل تمويل الواردات من السلع الغذائية ، فضلاً عن تمويل مشروعات استثمارية ذات معدلات عائد منخفض .

وتجدر الإشارة ان هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى ارتفاع القروض الخارجية في مصر لاسيما في السنوات الأخيرة وهي كالآتي(www.academia.edu) :

1- طبيعة استخدام القروض الخارجية ، إذ توجه نسبة من القروض من أجل تمويل عجز الموازنة واستيراد السلع الاستهلاكية ، لاسيما المواد الغذائية بسبب تدني مستويات الإنتاج والاستثمار وتراجع معدل النمو بسبب توقف بعض المصانع والمشروعات وتراجع الدخل المتأتي من قطاع السياحة نتيجة للوضع السياسي غير المستقر في البلاد .

2- زيادة النفقات الحكومية على اثر زيادة أجور موظفي القطاع الحكومي في محاولة لتهدئة الأوضاع السياسية والاستجابة للمطالب الفئوية .

3- تراجع الحصيلة الضريبية في ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية غير المستقرة دفع إلى التهرب الضريبي .

4- الظروف الإقليمية والثورات التي اندلعت في بعض البلدان مثل ليبيا وتونس كان لها الأثر الكبير في تراجع تحويلات العاملين المصريين ، إذ انخفضت بشكل مرتفع نتيجة لعودة معظم العاملين في هذه الدول .

5- التراجع الكبير في الاحتياطي النقدي الأجنبي وذلك نتيجة انخفاض الصادرات المصرية في مقابل ارتفاع الواردات .

ثانياً : تحويل الديون الخارجية إلى استثمارات في مشروعات تنموية

تعاني مصر من ارتفاع مستويات أعباء القروض الخارجية (الفوائد والأقساط) إلى معدلات كبيرة إلا أن الحكومة في مصر قد عقدت اتفاقيات عدة للحصول على مزيد من القروض الخارجية خلال عامي (2016 / 2017) ، لتمويل عدد من المشروعات التنموية ، وتنص اتفاقيات القروض على تنفيذ مشروع تنموي أو أكثر يتعذر تنفيذه من خلال الموازنة العامة للدولة ويكون ضمن إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وهذه القروض في شكل استثمارات في البنية الأساسية كالطرق ومشروعات الصرف الصحي ووحدات سكنية

ومحطات الكهرباء وتشمل هذه الاتفاقيات نوعين من القروض هما : قروض ميسرة لمدة طويلة ومعدل فائدة منخفض وقروض صعبة لمدة قصيرة ومعدل فائدة مرتفع ويقل فيها عنصر المنح(وزارة التعاون الدولي ، 2016) ، ويوضح الجدول (2) اهم الاتفاقيات التي عقدتها الحكومة مع الجهات الأجنبية وكالاتي :

**الديون الخارجية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في العراق للفترة 2004-2017 / مصر
أنموذجاً**

جدول (2) القروض الخارجية التي حصلت عليها مصر خلال عامي (2016 / 2017)

الجهة المقرضة	قيمة القرض	الجهة المستفيدة	الغرض من القرض
الصندوق السعودي للتنمية	1.5 مليار دولار	مشروعات في مصر	تنموي
	23 مليون دولار	الهيئة العامة للبترول	تزويد مصر بالبترول لمدة خمس سنوات
	119 مليون دولار	تمويل القصر العيني	إنشاء (6) مستشفيات
الصندوق الكويتي للتنمية	100 مليون دولار	شبه جزيرة سيناء	إنشاء محطات تحلية المياه
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	216 مليون دولار	غرب القاهرة	تمويل محطة الكهرباء
بنوك (CDP) الايطالي وكريدي اجريكول وبي ان بي باريبا (الفرنسيين)	1.2 مليار دولار	شركة ميدور	سد احتياجات السوق من الغاز الطبيعي
بنوك التعمير الالمانى ودويتشه بنك و HSBC	4.1 مليار يورو	تمويل المكون الاجنبي ضمن صفقة شركة سيمنس	إنشاء محطات كهرباء
مجموعة من البنوك الفرنسية من خلال بنك كريدي اجريكول للشركات والاستثمار	2.2 مليار يورو	صفقة تسليح مع فرنسا	صفقة تسليح

- المصدر : اشرف محمد دوابه ، ازمة الدين العام المصري رؤية تحليلية ، دراسات اقتصادية ، المعهد المصري ن الدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2016 ، ص25

وقامت مصر خلال السنوات السابقة في إتباع سياسة تحويل الديون إلى استثمارات ، وقد وقعت مصر اتفاقية في نادي باريس في عام 1991 بخصوص جدولة القروض الخارجية المستحقة للدول الدائنة اعضاء نادي (عبد الغفار ، 2017) ، ويوضح الجدول (3) أهم اتفاقيات تحويل الديون الخارجية لاستثمارات في مشروعات تنموية وكالاتي :

جدول (3) اتفاقيات مصر لتحويل الديون الخارجية إلى استثمارات في مشروعات تنموية

الدولة الاتفاق	محل	سنة الاتفاقية	حجم الدين المتبادل	بنود الاتفاقية
المانيا		2001	204.5 مليون يورو	تخصص 50 % من الديون المحولة لدعم الموازنة العامة للدولة اما 50 % الاخرى تستخدم في تمويل مشروعات تنموية للحد من الفقر وحماية البيئة ودعم التعليم الاساسي
ايطاليا		2001	149 مليون دولار	تمويل اكثر من 54 مشروع في اكثر من 23 محافظة .
		2007	100 مليون دولار	تمويل 26 مشروع بمبلغ 494.427 مليون جنيه مصري
		2012	100 مليون دولار	

الديون الخارجية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في العراق للفترة 2004-2017 / مصر أنموذجاً

سويسرا	1995	150 مليون فرنك سويسري	تخصيص 50 % لدعم الموازنة العامة و60 % لتأسيس الصندوق المصري السويسري للتنمية لتمويل مشروعات تنموية في مجال الصحة والاهتمام بالأمومة والطفولة وتحسين مستوى الدخل للأسر الفقيرة .
فرنسا	1999-1994	58 مليون فرنك فرنسي 300 مليون فرنك فرنسي	نص الاتفاق على حصول الصندوق الاجتماعي للتنمية على إجمالي الديون المحولة بالجنيه المصري لتمويل مشروعات تنموية في مصر (مشروع تدريب وتأهيل لتوفير فرص عمل – مشروع إحياء تراث الحرف اليدوية القائمة على الألياف الزراعية) .

المصدر : عبد الغفار فاروق عبد الغفار ، الدين العام الخارجي وسياسة تحويله لاستثمارات اجنبية دراسة الحالة المصرية ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد (17) ، 2017 ، ص50

وقد بلغ إجمالي ما تم توقيعه من اتفاقيات بين وزارة التعاون الدولي وشركاء مصر في التنمية عام 2015 بنحو (2.5) مليار دولار ، فضلاً عن توقيع (13) وثيقة مع شركاء مصر في التنمية ، يتم بموجبها تقديم منح وقروض ميسرة لتمويل المشروعات التنموية ذات الأولوية ، وقد بلغ صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال عام 2017 بنحو (7.9) مليار دولار بزيادة قدرها (14.5 %) عن موازنة العام المالي (2010 / 2011) وتحقيق زيادة في حجم الاستثمارات الخاصة (28.5%) ، وإنشاء (3) مناطق حرة جديدة معتمدة في الجيزة والمنيا وجنوب سيناء ، وتركيب أنابيب غاز بطول (105) كم لزيادة إمدادات الغاز الطبيعي ، كما تم استكمال مشروع بقيمة (15) مليون دولار لدعم برامج السياحة ، وفي مجال الصحة فقد استفاد (1.4) مليون مواطن من الرعاية الصحية وتقديم معدات طبية متطورة لمستشفيات جماعية ومعاهد طبية قومية ، فضلاً عن ذلك زيادة توافر المياه بنسبة (30%) لضمان توزيع المياه بشكل فعال ومتكافئ (akhbarelyom.com/news) .

المحور الثالث / القروض الخارجية للعراق :

أولاً : الاقتصاد العراقي وامكانيات الإقراض :

من الخصائص الرئيسة للاقتصاد العراقي أنه ربيعاً أي اعتماده الكبير على إيراداته النفطية في تمويل الموازنة العامة للدولة مما أحدث تشوهاً الهياكل البنوية للاقتصاد العراقي سواء قبل العام 2003 أو بعده . حيث يشكل القطاع النفطي أكثر من 90% من إيرادات العراق الكلية وبما أن أسعار النفط معرض للتذبذب مما يضطر العراق أوقات الأزمات المالية وعند عدم كفاية الموارد المحلية إلى اللجوء إلى القروض الأجنبية لاسيما والعراق لم يستقر اقتصادياً وأمنياً منذ الحرب مع إيران في عام 1980 وحتى اليوم، لذا أضحت القروض الخارجية مهمة بالنسبة للعراق الذي تنتابه الأزمات الأمنية والاقتصادية بصورة متكررة ، وبالرغم من أن العراق لديه الموارد والإمكانات الداخلية ويحصل على فوائض مالية كبيرة عند ارتفاع أسعار النفط وقيامه بإقراض بعض البلدان من الممكن أن يسترجعها أوقات الأزمات ، والجدول الآتي (4) يوضح المبالغ التي يستحقها العراق من الديون التي بذمتها بعض دول العالم ، منها مسددة وأخرى لاتزال غير مسددة :

الديون الخارجية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في العراق للفترة 2004-2017 / مصر أنموذجاً

الجدول (4) حجم القروض العراقية إلى بعض دول العالم (مليون دولار)

الدولة	المبلغ المتفق عليه	حجم القرض المدفوع	المبلغ المسدد (مع الفوائد) في عام 2011	المبلغ المستحق (المتبقي) بضمنه الفوائد التأخيرية
الدول اللاتينية	364.9	349.5	320.7	126.4
الدول الاسيوية	459.8	458.5	353.9	158.7
الدول الافريقية	281.5	237.9	48.2	611.6
الدول العربية	477.6	362.4	178.4	420.7
مجموع المبالغ	1583.8	1408.3	901.2	1317.4

المصدر : موقع وزارة المالية العراقية (الرسمي) ، القروض الممنوحة (وثيقة الكترونية) ، العراق ، بغداد ، 2015 .

ثانيا : القروض الخارجية من أجل التنمية :

وتعد هذه المبالغ بالرغم من انها تسد جزءاً من عجز الموازنة فيما لو استرجعت ، ضئيلة مقارنةً بالمبالغ الكبيرة التي يحصل العراق عليها من القروض الخارجية سواء من المؤسسات الدولية الاجنبية أو من القطاع الخاص للبلدان الاجنبية أو من حكومات دول العالم المختلفة والتي تبلغ المليارات من الدولارات ، فمثلاً في العام 2004 قدمت اليابان قرضاً للعراق يبلغ 4 مليار و 715 مليون دولار ، فيما أقرضت مؤسسة التنمية الدولية مبلغاً بقيمة 500 مليون دولار لغرض تمويل مشاريع البنى التحتية للعام نفسه ، وفي عام 2010 قام البنك الدولي للانشاء والتعمير بتقديم مبلغاً للعراق كقرض لسياسة التنمية المستدامة يقدر بقيمة (250) مليون دولار لدعم الموازنة و لمشروع ممرات النقل بقيمة (355) مليون دولار، وقرضاً من صندوق النقد الدولي لعام 2010 والذي بلغ (2.376) مليار دولار لغرض دعم الموازنة ، بينما كان القرض الإيطالي بقيمة (400) مليون يورو في عام 2008 وذلك لدعم القطاع الزراعي ، وبلغ قرض البنك الإسلامي للتنمية (217) مليون دولار لغرض المساهمة في تطوير الطريق السريع ذو الرقم (1) الذي يربط بين العراق ودول الجوار (وزارة المالية العراقية ، 2016) .

وفيما يلي جدول يبين بعض القروض الخارجية التي حصل عليها العراق بعد العام 2003 والغرض الذي حدد لها :

الجدول (5) بعض القروض الخارجية التي حصل عليها العراق بعد العام 2003

الجهة المانحة للقرض	مبلغ القرض (مليون دولار)	الغرض من القرض	وقت القرض	مدة القرض (سنة)
اليابان	5000	برنامج المساعدة التنموية	2003	40
ايطاليا	500	دعم القطاع الزراعي	2007	16
مؤسسة التنمية الدولية	50	التعليم والماء والكهرباء	2007	15
صندوق العربي	122	تمويل المشاريع الاستثمارية	2008	10
صندوق الدولي	2.300	دعم الموازنة	2010	5
البنك الدولي للاعمار	355	وزارة الاسكان والاعمار	2015	20

الديون الخارجية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في العراق للفترة 2004-2017 / مصر أنموذجاً

المصدر : من عمل الباحث بالاستناد الى :

- 1- بيانات وزارة المالية العراقية ، الدائرة الاقتصادية ، قسم السياسات الاقتصادية ، 2016 ،
- 2- وزارة المالية العراقية ، قسم الاقتراض ، وثيقة الكترونية ، العراق ، 2016 ، ص 1-2.

من الجدول (5) اعلاه يتبين ان القروض التي حصل عليها العراق كانت لأغراض الدعم والتمويل وليس لأنشاء مشاريع استثمارية جديدة تساهم في تعزيز وتطوير القاعدة الاقتصادية للعراق وبالتالي تسهم في الناتج المحلي الاجمالي لتحقيق التنمية الاقتصادية والذي يمكن ان يتحقق فيما لو كانت هناك ارادة وطنية من أجل التقدم والنمو .

والجدول الاتي (6) يوضح حجم القروض الإجمالية بذمة العراق منذ عام 2004 ولغاية العام 2017 فبعد أن تمت جدولة 80 % من الديون العراقية نهاية عام 2004 وتخفيض البعض منها وتسديد البعض الآخر ، والتي كانت قد بلغت بنحو أكثر من (124) مليار دولار في عام 2004 بحسب التقارير الصادرة عن البنك الدولي وبنسبة 335 % إلى الناتج المحلي الإجمالي الذي قدر بقيمة (36.9) مليار دولار في عام 2004 ، عادت لترتفع من جديد خلال السنوات المتعاقبة ولو بنسب أقل ، بمعنى آخر أن ديون العراق الخارجية كانت قد بلغت بنحو أكثر من ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي قبل جدولتها .

الجدول (6) التطور في ديون العراق الإجمالية للفترة 2004 – 2017 (مليون دولار)

المؤشر السنة	الناتج المحلي الإجمالي (GDP) مليون دولار	مقدار القروض الخارجية (مليون دولار)	نسبة القروض الخارجية (GDP) % إلى	متوسط نصيب الفرد من الديون الخارجية (دولار)
2004	36892.1	128026.1	355	336
2005	49954.9	234256.2	468	616
2006	65158.8	74693.2	38	196
2007	88880.2	74000.1	28	194
2008	131622.9	63963.5	23	168
2009	111660.9	64289.2	35	169
2010	138516.7	57025.8	41	150
2011	185749.7	61266.5	33	161
2012	216044.3	57706.2	27	151
2013	229327.3	58718.6	26	154
2014	235921.6	57347.2	24	151
2015	151916.6	23677.5	16	62
2016	166250.0	33990.0	20	89
2017	167916.6	36422.5	22	96

المصدر : من عمل الباحث بالاستناد إلى بيانات :

- 1- البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ، لسنوات متفرقة .
- 1- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، العراق ، 2014 ، ص 14 – 17.

يتبين من الجدول اعلاه (6) ان أعلى نسبة للقروض الخارجية على العراق كانت في عامي 2004 ، 2005 بسبب الديون المتراكمة على العراق قبل العام 2004 والتي سجلت نسبة 335 % ، 468 % إلى الناتج المحلي الإجمالي على التوالي . وانها ارتفعت لتبلغ نحو (57.3) مليار دولار في نهاية عام 2014 بعدما كانت (57) مليار دولار في عام 2010 ولكن نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي انخفضت من 41 % في العام 2010 إلى 26 % في العام 2014 بسبب الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي الحاصل نتيجة ارتفاع حجم صادرات النفط العراقية ، وهذا يعني أنها لم تنخفض بقيمتها المطلقة ولكن نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي قد تحسنت وهذا يدل على مدى الزيادة في حجم الديون الخارجية بسبب زيادة الإنفاق العسكري للعراق الناجم عن الحروب والعمليات الإرهابية ودعم النازحين والمهجرين فضلاً عن الحاجة إلى الإنفاق الاستهلاكي وإلى التنمية الاقتصادية. ولكن في العام 2015 قد انخفض الناتج المحلي الإجمالي إلى (151916.6) مليون دولار وذلك بسبب انخفاض اسعار النفط وكذلك فان القروض الخارجية انخفضت بعدما قامت بعض الدول الدائنة بجدولة ديونها على العراق دعماً له لمحاربة داعش ثم ما لبثت ان ارتفعت من جديد في عامي 2016 ، 2017 لذا ينبغي الاستثمار في السعي للتفاوض مرة أخرى لإعادة جدولة الديون سواء مع نادي باريس أو مع الحكومات التي تم الاقتراض منها لاسيما دول الخليج من أجل إلغاء الديون المتراكمة خاصة وان أغلب تلك الديون تعود إلى الحكومات وليس إلى القطاع الخاص .

ولو أجرينا مقارنة بين العراق ومصر نجد ان نسبة القروض الخارجية للعراق اعلى بكثير من مصر بل ان نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي يقدر بضعف النسبة مقارنة بدولة مصر العربية . وان متوسط نصيب الفرد العراقي من الديون يتجه الى الانخفاض خلال السنوات المتتالية بينما نجده يأخذ بالارتفاع مقارنة بدولة مصر العربية وذلك لان الناتج المحلي الاجمالي للعراق اعلى من الناتج المحلي الاجمالي لمصر باعتبارها بلداً ربيعياً فضلاً عن ان عدد سكان العراق هو أقل من عدد سكان مصر ، ولو يتم تطبيق تجربة مصر بتحويل الديون الى استثمارات من الممكن ان يتم الايفاء بتلك الديون وتسديدها من خلال الواردات التي يحصل عليها العراق من المشاريع المستثمرة من خلال الديون وبالتالي بالرغم من كل هذه الديون المتراكمة فسيكون للقروض الأجنبية انعكاساً إيجابياً على استقرار ميزان المدفوعات وكذلك في المساهمة بالنشاط الاقتصادي وفي تحسين البنى التحتية للعراق إلا انه لم يتم استغلال تلك المبالغ بصورة صحيحة وكفوءة ، مما أدى إلى تأثيرها سلباً في الاقتصاد العراقي لاسيما وان خدمة الديون قد تراكمت وارتفعت أعبائها والفوائد التي تترتب عليها وادى الى مواجهة أزمة مالية خلال فترة السداد . فقد تم في عام 2014 تسديد مبلغ (582) مليون دولار لدول نادي باريس عن طريق مصرف لندن وبالتنسب مع البنك المركزي العراقي فضلاً عن مبالغ الفوائد المقدرة نحو (269) مليون دولار ، كما تم سداد مبلغ (167) مليون دولار للدول من خارج نادي باريس مع الفوائد التي بلغت نحو (130) مليون دولار ، فيما تم تسديد (40) مليون دولار الى صندوق النقد العربي ، ومبلغ (734) مليون دولار مع الفوائد المترتبة إلى كل من شركة ماروبيني وشركة سوميتومو اليابانيتين (وزارة التخطيط ، 2010). وماتزال كل من وزارة المالية العراقية والبنك المركزي العراقي يقومان بمتابعة تلك القروض ومحاولة تسويتها سواء بالاتفاق مع نادي باريس أو مع دول مجلس التعاون الخليجي أو مع القطاع الخاص للدول الأجنبية .

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات :

- 1- استطاعت مصر من خلال تشجيع الاستثمارات الأجنبية من تقليص الاقتراض الأجنبي إلى الحد الذي تحتاجه لأغراض سد العجز وتحقيق التنمية المطلوبة .
- 2- من خلال الاتفاقيات الدولية حصلت مصر على قروض خارجية تسهم في تمويل مشاريعها الاستثمارية التنموية .
- 3- ثبتت صحة الفرضية بأن للديون انعكاساً سلبياً على الاقتصاد العراقي بسبب عدم الاستغلال الأمثل للقروض وبالتالي تحمل عبئها وعبء خدمة الدين ولكن سيكون للقروض الخارجية انعكاساً إيجابياً على النشاط الاقتصادي والتنمية في حالة استثمارها في مشاريع تنموية .
- 4- ارتفاع حجم الديون الخارجية العراقية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسب أعلى من حجم الديون الخارجية لدى جمهورية مصر العربية خلال سنوات البحث .

ثانياً : التوصيات :

- 1- بما أن حجم القروض الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة بشكل كبير في العراق فنوصي بعدم التوجه نحو هذه القروض إلا في حالة العجز الكبير في الموازنة العامة لأن الاستمرار في الاقتراض يؤدي إلى ضياع حقوق الأجيال القادمة وإجبارها على تسديد القروض المتركمة وخدمة الدين ويجعل من العراق دولة تابعة للأجنبي ، فالعراق لديه الإمكانيات ويمتلك الموارد الاقتصادية التي تمكنه من توفير التمويل اللازم للموازنة وللتنمية الاقتصادية .
- 2- الاعتماد على مصادر التمويل الأخرى في مجال التنمية الاقتصادية لاسيما الادخارات الوطنية التي من الممكن تحقيقها أوقات الانتعاش الاقتصادي عند ارتفاع أسعار النفط .
- 3- يمكن الاستفادة من تجربة مصر في تحويل ديونها إلى استثمارات في مشاريع اقتصادية حققت مساراً نوعياً في النمو والتنمية الاقتصادية .
- 4- كما نوصي بتفعيل العمل بصندوق تنمية العراق ليكون بديلاً عن الاقتراض الخارجي من أجل التنمية الاقتصادية .
- 5- إنشاء صندوق آخر خاص لتمويل عجز الموازنة العامة أوقات الأزمات الاقتصادية لكي لا يتم الاعتماد على صندوق التنمية المخصص للاستثمار في المشاريع التنموية حصراً .

المصادر

الكتب

1. بن قانة ، اسماعيل محمد ، 2012 ، اقتصاد التنمية (نظريات - نماذج - استراتيجيات) ، دار اسامة عمان .
2. العيساوي ، عبد الكريم جابر ، 2002 ، التمويل الدولي (مدخل حديث) ، دار صفاء للنشر والتوزيع .
3. علي ، ماهر ابو المعاطي ، 2012 ، الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة (معالجة محلية ودولية وعالمية لقضايا التنمية) ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية .
4. القرشي ، مدحت ، 2007 ، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات) ، دار وائل ، عمان .
5. العواملة ، نائل عبد الحافظ ، 2010 ، ادارة التنمية (الاسس - النظريات - التطبيقات العملية) ، دار زهران ، عمان .
6. الرفاعي ، يعقوب السيد يوسف والصفيري ، سعد عواد ، 1999 ، الادارة الحكومية والتنمية ، منشورات ذات السلاسل ، الكويت .

البحوث والدوريات

1. دوابة ، اشرف محمد ، 2016، أزمة الدين العام المصري رؤية تحليلية ، دراسات اقتصادية ، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية .
2. العباس ، بلقاسم ، 2004، ادارة الديون الخارجية ، سلسلة جسر التنمية ، العدد (30) ، السنة الثالثة
3. العباس ، بلقاسم ، 2007 ، تطور الديون الخارجية : الاتجاهات الاساسية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت .
4. عبد الغفار ، عبد الغفار فاروق ، 2017 ، الدين العام الخارجي وسياسة تحويله لاستثمارات اجنبية دراسة الحالة المصرية ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد (17).
5. جاسم ، عبير محمد و سلمان ، سارة عبد الرضا ، 2017 ، العلاقة بين الديون الخارجية والتبادل التجاري في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2014 ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية ، العدد (53) ، السنة الخامسة عشر .

التقارير والنشرات الاقتصادية

- البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ، (2004-2017)
 - وزارة المالية لجمهورية مصر العربية
 - وزارة التعاون الدولي ، 2016 ، الاسئلة الشائعة بشأن اتفاقيات القروض والمنح ، وزارة التعاون الدولي ، مصر .
 - البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ، لسنوات متفرقة .
 - وزارة التخطيط 2014 ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، العراق .
 - بيانات وزارة المالية العراقية ، 2016 ، الدائرة الاقتصادية ، قسم السياسات الاقتصادية .
 - وزارة التخطيط ، دائرة ادارة المعونات الدولية ، 2010 ، ادارة المعونات الدولية الدروس المستفادة ومتطلبات الاصلاح في العراق ، العراق .
- شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

1. شروق علي الشهري ، اثر الانفتاح التجاري على المديونية الخارجية في جمهورية مصر العربية ، بحث منشور على الموقع : fac.ksu.edu.sa
2. عبير الفقي ، مصر والاقتراض الخارجي .. صندوق النقد الدولي ، بحث منشور على الموقع : www.academia.edu
3. akhbarelyom.com/new
4. موقع وزارة المالية العراقية (الرسمي) ، القروض الممنوحة (وثيقة الكترونية) ، العراق ، بغداد ، 2015
وزارة المالية العراقية ، قسم الاقتراض ، وثيقة الكترونية ، العراق ، 2016

**External debt and its implications for economic development in Iraq
for the period 2004-2017 / Egypt as a model**

Abstract:

The world is facing many problems and crises, especially developing countries in general and the Arab countries, including Iraq in particular, which forces governments to go abroad to seek borrowing in order to curb the problems experienced by those countries and to address their budget deficits as well as their general needs of goods, services and imports or to develop It was necessary to study and analyze the external debt of Iraq to guide it the right destination through the objectives of this study, which focused on clarifying the concepts of external debt and economic growth and development, which came in the first axis of this research as well as access to the experience of the Arab Republic of Egypt in the field of foreign debt conversion into investment projects, the third axis and then pointed to Iraq's foreign debts to find alternative solutions in order to achieve economic development.